هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
الدورة الأولى
روما، 7-8 مايو/أيار 2026

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: IFAD14/1/INF.2
التاريخ: 7 مايو/أيار 2026
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

أصحاب السعادة، معالي المحافظين، المندوبون الموقرون، الزملاء والأصدقاء،

مرحبا بكم في الدورة الرسمية الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وأرحب بالمنضمين إلينا عبر الإنترنت، وبالحاضرين معنا هنا في روما.

منذ اجتماعنا في فبراير/شباط، شهد العالم تطورات متسارعة. وقد أصبح السياق أكثر تعقيدا بكثير كما ازدادت المخاطر.

وتصاعد النزاع في الشرق الأوسط والخليج ليس أمرا بعيدا عن الصندوق. فنحن نشهد آثاره من خلال ارتفاع تكاليف الوقود، والضغط على إمدادات الأسمدة والسلع، والاضطرابات التي تطال طرق التجارة والأسواق. وتمتد هذه التأثيرات إلى عملياتنا وجميع شركائنا والمشاركين في أنشطتنا. وتصل أولا إلى المجتمعات المحلية الريفية.

وتنتشر الصدمات بسرعة. فهي تنتقل عبر الأسعار وسلاسل الإمداد. ويشير أحدث إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ النمو، واستمرار التضخم، وضيق الحيز المالي – لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للأغذية.

وبالنسبة لصغار المنتجين، فإن هذه الضغوط تأتي بشكل مباشر. وهذا يعني ارتفاع تكاليف المدخلات وزيادة تكاليف النقل والطاقة، وتراجع القابلية للتنبؤ فيما يخص الأسواق. وفي بعض الحالات، تتباطأ قنوات التصدير أو تغلق؛ وتشهد الأسواق المحلية فائضا بالمعروض؛ وتنخفض الأسعار في الوقت الذي ترتفع فيه التكاليف. وبالنسبة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الريفية، فهذه ليست اتجاهات مجردة، بل هي تكاليف يومية: الخبز، وزيت الطهي، والأرز، والحبوب. وتضطر هذه المجتمعات المحلية إلى اتخاذ خيارات صعبة - بين الاستثمار في الإنتاج، أو تلبية الاحتياجات الأساسية، أو الحفاظ على ذلك الهامش الضئيل من الأمان الذي تملكه الأسرة.

ويحدث ذلك في أسوأ توقيت ممكن. ففي العديد من مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يدخل المزارعون الآن مواسم الزراعة. وتُتخذ الآن قرارات بشأن ما يجب زراعته، وحجم الاستثمار، وما إذا كان بالإمكان شراء المدخلات أصلا. وبالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين لديهم مدخرات محدودة وقدرات ضعيفة على الوصول إلى الائتمان، فإن مجرد صدمة واحدة من هذه الصدمات الصغيرة يمكن أن تحدد دخل الموسم بأكمله.

وقد تأسس الصندوق في فترة أزمة خلال سبعينيات القرن الماضي حيث ساد نقص في الأغذية، وتقلبات في الأسعار، وصدمات في المدخلات ناجمة عن الطاقة، وهو ما أبرز نقطة واحدة مفادها أن الاستجابة الطارئة لا تكفي. وصُمم الصندوق منذ البداية لمعالجة الأسباب الهيكلية للجوع والفقر الريفي، من خلال الاستثمار الذي يعمل على بناء القدرة الإنتاجية والقدرة على الصمود على المدى الطويل. ولا تزال هذه مهمتنا، بل أصبح ذلك أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ونحن نعمل في الميل الأول من النظم الغذائية - حيث تبلغ المخاطر ذروتها وغالبا ما تكون الاستثمارات محدودة للغاية. ونستخدم الموارد العامة للحد من المخاطر واستقطاب التمويل الإضافي. ونجمع بين المساهمات الأساسية والتدفقات العائدة من القروض والأموال التكميلية والموارد المقترضة. ونعمل على تعبئة التمويل المشترك ورأس المال الخاص، مع الحفاظ على التيسيرية لمن هم في أمس الحاجة إليها. والهدف بسيط: تمويل حلول تصل إلى السكان الريفيين ويمكن توسيع نطاقها بمرور الوقت.

ونستجيب الآن بطرق عملية. فنحن نعمل على تسريع عمليات الصرف؛ وتفعيل مكونات الطوارئ في المشروعات الجارية. ونقوم بتعديل البرامج مع تغير الظروف، لضمان حماية المجموعات الأكثر ضعفا. كما ننسق عن كثب مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وفي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

ولكن يجب أن نكون واضحين بشأن ما هو على المحك. فما سيحدث في الأشهر القادمة سيؤثر في سبل العيش الريفية لسنوات قادمة. كما سيؤثر في الأمن الغذائي، والضغوط المالية، والاحتياجات الإنسانية. ولهذا السبب، تكتسب عملية تجديد الموارد هذه أهمية أكبر في ظل البيئة الحالية.

وتؤثر الاضطرابات التي نشهدها بالفعل في كيفية عمل الأسواق. ولم يعد تعزيز الأسواق الريفية مجرد مسألة تقنية، بل أصبح مسألة استقرار.

تظهر هذه الصدمات أيضا في البلدان التي تشهد نموا سريعا في أعداد الشباب. فحيثما لا توفر الاقتصادات الريفية فرصا، يمكن أن يتحول الضغط سريعا إلى حالة من عدم استقرار والهجرة القسرية. ويعد توسيع نطاق العمالة الريفية المنتجة - من خلال تنمية المؤسسات والخدمات ودمج سلاسل القيمة - عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

ومع تزايد تواتر الصدمات واشتداد حدتها، لا يمكن افتراض استمرار مكاسب التنمية. ويجب دمج القدرة على الصمود في صميم البرامج الاقتصادية - من خلال تعزيز النظم المحلية، والتكيف مع المناخ، وتنويع سبل العيش - حتى لا يضيع التقدم المحرز مع كل أزمة.

ولهذا السبب، يتمحور التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حول ثلاث أولويات: الأسواق الريفية، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود. وتعكس هذه الأولويات ما تحتاجه المجتمعات المحلية الريفية للصمود في وجه الصدمات والمساهمة في الإمدادات الغذائية والنمو الاقتصادي.

ويتطلب تحقيق هذه الأولويات على نطاق واسع تعاونا أقوى مع القطاع الخاص. وكثيرا ما تُستبعد الاقتصادات الريفية من الاستثمار، ليس لأنها تفتقر إلى الإمكانات، بل لأنها تعتبر عالية المخاطر. وبالنسبة للمنتجين والمؤسسات الريفية، يُترجم هذا التصور إلى نقص في التمويل، وضعف في الخدمات، وضياع للفرص - حتى عندما يكون الطلب موجودا والإنتاج ممكنا.

ويكمن دور الصندوق في الحد من هذه المخاطر. فنحن نساعد على بناء أسواق ريفية قابلة للاستمرار. ونساعد على جعل الاقتصادات الريفية قابلة للاستثمار، حتى يتسنى لرأس المال الخاص أن يتدفق إليها – وفق شروط عادلة وشفافة وشاملة.

والابتكار يغير أيضا حدود الممكن. فالأدوات الرقمية، والبيانات المحسنة، ونماذج التنفيذ الجديدة، والتكنولوجيات الذكية مناخيا تساعدنا على الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية بشكل أكثر فعالية. وبالنسبة للمزارعين، قد يعني ذلك إنذارات أبكر، وتكاليف معاملات أقل، وإشارات أسعار أوضح، وخدمات أصبحت في متناول اليد – لا سيما للنساء والمجتمعات المحلية النائية. وبالنسبة للصندوق، ينطوي ذلك على تحسين كيفية تصميم البرامج واستهدافها وإدارتها.

وفي السنوات الأخيرة، عملنا على تعزيز المؤسسة لتتمكن من العمل في هذه البيئة. فقمنا بتطبيق اللامركزية، التي أدت إلى تقريب عملية صنع القرار من الحكومات والمجتمعات المحلية. وعززنا هيكلنا المالي ومجموعة أدواتنا المالية، حتى نتمكن من استخدام رأس مالنا بفعالية أكبر وتعبئة الموارد الإضافية. ودمجنا إشراك القطاع الخاص في نموذجنا التشغيلي، مع تبسيط العمليات لتحسين السرعة والانضباط والتنفيذ.

ونتيجة لذلك، ندخل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على أساس أقوى وحجة مؤسسية أكثر متانة: نموذج مالي يتيح لنا أن نكون أكثر قدرة على إحداث أثر تحفيزي مع الحفاظ على التيسيرية حيثما تشتد الحاجة إليها؛ ومؤسسة لا تزال قائمة على الأعضاء ومتمحورة حول الشراكات وملتزمة بمهمتها.

ولدينا أيضا أدلة على أن هذا النهج يمكن أن يحقق نتائج. وتظهر التجربة في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نتائج قوية في الدخل والقدرة على الصمود، مع أداء أقوى في المجالات التي تُدمج فيها مشاركة القطاع الخاص. ويشير استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى إحراز تقدم سريع في عملية وضع البرامج، والتمويل المشترك القوي، والأسس الرئيسية القائمة - في مجال إشراك القطاع الخاص والهشاشة ومعالجة الصدمات المناخية - مع تحديد المجالات التي يجب أن نستمر في تحسينها.

ويمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة للبناء على ذلك. وهو فرصة لترجمة الاستراتيجية إلى حصائل إضافية قابلة للقياس بالنسبة للمجتمعات المحلية الريفية، وبالحجم الذي تفرضه المرحلة الراهنة.

وخلال اليومين القادمين، لن تقتصر هذه المشاورات على استعراض المقترحات. بل تهدف إلى بلورتها - من خلال الحوار والنقاش النقدي البناء والالتزام المشترك، والأولويات الواضحة، والخيارات المنضبطة، والتركيز المشترك على تحقيق الأثر.

فعندما تنمو الاقتصادات الريفية، تتجاوز فوائدها حدود المزرعة. فهي تعزز الأمن الغذائي، وتخفف الضغط الذي يؤدي إلى الهجرة القسرية، وتدعم الاستقرار. وتمكّن السكان الريفيين من مواصلة الإنتاج وكسب الدخل والتخطيط في الوقت الذي تتزايد فيه حالة عدم اليقين.

ولهذا السبب، يعد الاستثمار في التحول الريفي خيارا استراتيجيا. ولهذا السبب أيضا، يكتسب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أهمية كبيرة.

شكرا لحسن استماعكم.